

المخلص

مدى تأثير تطبيق قانون الخدمة المدنية على مستوى الرضا الوظيفي لقطاع المعلمين في محافظتي

الخليل وبيت لحم.

إعداد الباحث

طارق موسى بحيص

إشراف

الدكتور راتب الجعبري

هدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق قانون الخدمة المدنية على مستوى الرضا الوظيفي لقطاع المعلمين في محافظتي الخليل وبيت لحم. وبحث العلاقة بين تطبيق نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وبين الرضا الوظيفي لدى هؤلاء المعلمين، وكذلك تحديد الفروق بينهما بحسب الجنس، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والمديرية، والراتب الشهري، وسنوات الخبرة. استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي، حيث تكون مجتمع البحث من (8487) معلماً ومعلمة يعملون في مديريات التربية والتعليم في محافظتي الخليل وبيت لحم وفقاً لمصادر الوزارة (2010) وتم اختيار العينة الطبقية العشوائية التي عدد أفرادها (849) معلماً ومعلمة وصلت في مرحلتها النهائية إلى (779) مبحوثاً، وتمثل العينة الكلية بما نسبته (10%) من مجتمع البحث، أما العينة النهائية فقد مثلت ما نسبته (9%). واستخدم الباحث لجمع البيانات اللازمة استبانة خاصة من إعداد، تكونت من أربعة أقسام، وتم التحقق من صدق الأداة بعرضها على عدد من المحكمين، كما تم حساب الثبات لأداة البحث بأبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي بحساب معادلة كرونباخ ألفا، وتبين تمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات.

وتمت معالجة البيانات إحصائياً عن طريق حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) (t-test)، وتحليل التباين الأحادي (one - way anova)، واختبار شيفيه (Tukey) ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، ومعادلة كرونباخ ألفا لحساب الثبات، ومعادلة التجزئة النصفية.

وأظهرت النتائج:

- أن بُعد تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالترقيات جاء في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الثانية بعد تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالأداء، وفي المرتبة الثالثة بعد تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالعقوبات، ثم بعد تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالتنظيم، ثم جاء بعد تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالمرتبة الخامسة، في حين جاء بعد تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالرواتب والعلاوات أقل هذه الأبعاد أهمية لدى المعلمين، حيث جاءت جميع الأبعاد بدرجة منخفضة، كما جاءت الدرجة الكلية للتقييم بدرجة منخفضة.
- كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع أبعاد واقع تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية لدى معلمي محافظتي الخليل وبيت لحم تبعاً إلى متغير الجنس، حيث كانت هذه الفروق لصالح الذكور، ووجود فروق تبعاً إلى متغير المؤهل العلمي في بعد (تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالأداء) لصالح الذين مؤهلاتهم (دبلوم وبكالوريوس)، وكانت في باقي الأبعاد الأخرى (وكذلك في الدرجة الكلية) لصالح المعلمين الذين مؤهلاتهم العلمية (دبلوم)، أيضاً وجود فروق تبعاً إلى متغير المديرية في بعد (تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالترقيات) وبعد (تقييم

نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالعقوبات)، وكذلك في الدرجة الكلية كانت لصالح معلمي مديرتي (شمال وجنوب الخليل)، كما وكانت في بعد (تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالرواتب والعلاوات) لصالح معلمي مديرية (شمال الخليل)، أيضاً كانت في بعد (تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالحوافز) وبعد (تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الخاصة بالتظلم) لصالح معلمي مديرية (جنوب الخليل).

- تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع أبعاد واقع تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية تبعاً إلى متغير الحالة الاجتماعية، والراتب الشهري، وسنوات الخبرة.
- وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين جميع الأبعاد لواقع تقييم نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، وبين تأثير نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية على الرضا الوظيفي لدى معلمي محافظتي الخليل وبيت لحم.

وفي ضوء هذه النتائج خرج الباحث بمجموعة من التوصيات تمثلت في دعوة أصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى العمل على زيادة الرضا الوظيفي لدى المعلمين، من خلال تذليل الصعوبات التي تواجههم في العمل، مثل وضوح المهام، واللامركزية، وتفويض الصلاحيات وغيره. والعمل على أن يكون الرضا الوظيفي من بين الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام المعنيين بالعملية التعليمية، بعد أن اتضحت علاقته بتطبيق نصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية ، والاستفادة من نتائج هذا البحث الذي يظهر مدى تأثير تطبيق قانون الخدمة المدنية على مستوى الرضا الوظيفي لقطاع المعلمين في محافظتي الخليل وبيت لحم.